

بعل عمل الملقوظ في الفسخ كما في البيع رجل باع شيئا ثم قال للبايع
 للمشتري متاع بمن يارده بدين بها غي فزوت ثم فقال للمشتري
 بخانه است فردا يارم فقال للبايع بنزوتوا عانت باشه
 فقال للمشتري نعم لا يكون ذلك فسخي لان فسخ البيع مع في
 حق ثالث اذا كان بالراضى ولهذا ثبت للشفيع حق الشفعة
 والبيع انما يثبت باللفظ او بالتعاظم ولم يوجد ذلك في ملك
 المتاع في يد الاضمان عليه ولو وقع الى آخر على وجه السوم ففسخ
 مهمل يضمن سببا في الفصل الثالث من هذا الكتاب رجل اشترى
 متاعا من رجل بمبلغ وله على آخر مال بقدر الثمن الذي اشترى به
 ودفع الحجة الى البايع واقر بان ذلك المال له واشهد على ذلك ثم ان
 المقر بجزع عن استيفاء ذلك المال من غير المقر فلان يدفع القبالة
 الى المشتري ويطلب منه الثمن بيع الجا درس بالخطبة نسبة في
 موضع عادة اهله ان يوزن الجا درس لا يجوز لانه كيلي قلت
 روى عن ابي يوسف رحمه رواية شاذة انه يصير وزنها يعرف
 استعمال الناس يصير كسائر الموزونات وسببا تمامه في آخر
 الكتاب في الفصل السادس رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا
 فردا وقبل البايع الرد ولم يكن الجارية في مجلس الرد صح الرد

في البيع كغيره

لان

لان البيع على هذا الوجه جائز هكذا الرد ولو اشترى بقره بائنين
 واربعين وبنار ملكية مؤجلة لا يشترى ثم اشترى البايع نخعة
 وثمانين ناصرية قبل الاجل لم يفسخ البيع التناز في رد البقرة وطلت
 الملكية رجل باع ورق الفرساد وانه وقف ثم اذاد السعر فانه
 لا يبطل ولو اشترى حمارا ولم يره قبل اراه لم يرض ولم يفسخ فبعضه
 البايع الى بيت المشتري فقبضه ثم اراد ردّه فله ذلك لان مجرد القبض
 لا يبطل حق الرد ولو اشترى شيئا وبعث رجلا يقبضه فقبض
 وبهلك فانه يملك من مال المشتري لان المأمور بالقبض باقره قد
 حصل القبض رجل باع متاعا لادار البتباع فباع متاعا بغير اذنه
 من مفسر واخرجه من بين فله ان يضمن البايع رجل باع متاعا
 بعشرين نيسابورية صحا فخذها على المناصفة ولا يقبل اذنه فبده
 بالصحيح لان البيع بعشرين نيسابورية صحا مناصفة في غير
 حلا بد من امر ايد بان يقول ركنية في ينصرف الى الصحيح ولو
 باع بالنيسابوري مطلقا فهو على المناصفة ولو اشترى شيئا
 بصنعة مخصوصة ولا يصطح كذلك المشتري لم يكن من اهل
 البصر لم يكن له ان يرده البصر عيب في الجارية والغلام ولان
 بردها بهذا رجل اشترى شيئا فباعه مستحق واستحقه ففعل في الغاية

فهم